التقرير الصحفي اليومي

التاريخ 2016/08/22

التسلسل	الخبر	الصفحة	الصحيفة
.1	"التعليم العالي": إجراءاتنا فاعلة ودقيقة لضبط الشهادات المزورة الكويت : الرقابة الأردنية على التعليم يصعب اختراقها	أولى+5	الرأي
.2	الصحة تتجه لتحويل مستشفى جرش إلى تعليمي	5	الرأي
.3	بحث التعاون بين الأردنية وعمان لحوارات المستقبل	8	الرأي
.4	الملقي يلغي شرط الثانوية العامة لوظائف الفئة الثالثة	52	الرأي
.5	تصنيف المدارس الخاصة مطلب ملح يسهل على المواطن اختيار المناسب *كمال زكارنة	8	الدستور
.6	"التعليم العالي": إحالة حاملي شهادات مزورة للمدعي العام	5 أ	الغد
.7	حملات توعية للعملية الانتخابية في "الهاشمية"	8 أ	الغد
.8	الوفيات		

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مدير العلاقات العامة والدولية

علاء الدين عربيات

إعداد رائد أبو يعقوب

«التعليم العالي»: إجراءاتنا فاعلة ودقيقة لضبط الشهادات المزورة

الكويت: الرقابة الأردنية على التعليم يصعب اختراقها

عمّان - بترا - أكد أمين عام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور هاني الضمور، فاعلية آليات الوزارة وإجراءاتها وضوابطها ، لضمان عدم تزوير الشهادات الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي الأردنية وغير الأردنية.

وأوضح في تصريح لـ (بترا)، أمس الأحد، أن الوزارة أحالت اخيرا عدداً من حاملي الشهادات المزورة من دول عديدة للمدعي العام وضبطت بعض الشهادات المزورة من خلال دقة الآليات والإجراءات التي تطبقها بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بما نشرته صحيفة كويتية في عددها رقم ٣١٤٣ والصادر أول من أمس السبت، بتاريخ ٢٠ آب الحالي، حول «الترويج لبيع شهادات عليا أردنية مزورة» من خلال نشر إعلانات على موقع التواصل الاجتماعي «توتير»، أوضح الضمور أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الكويتية نشرت رداً في ذات الصحيفة بعددها رقم ٣١٤٤ والصادر بتاريخ أمس الأحد.

واعتبرت الوزارة الكويتية في ردها، «أن ذلك الأمر ادعاء مستبعد، ولا يمثل سوى مزاعم واهمة، مؤكدة ان الجامعات الأردنية لا تقبل أي طالب كويتي إلا بكتاب رسمي من المكتب الثقافي الكويتي، الذي لا يمنح ذلك الكتاب إلا بعد التأكد من سلامة الأوراق».

وأضافت، «إن نظام الدراسة في الأردن يجعل بيع الشهادات دون حضور أو انتظام الطلبة متعذراً لأنه يتبع نظام الفصول، إذ ان الطالب يسجل مواد فصلية وترصد درجاته على كل فصل، وتخضع للتدقيق من الجامعة ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية».

وأكد رد الوزارة الكويتية «ان المكتب الثقافي الكويتي في الأردن لا يصدق أي شهادة إلا بعد الحصول على كتاب تأكيد صحة البيانات من الجامعة ولكل طالب وبالاسم»، لافتة إلى أنه لم ترد للمكتب خلال السنوات السابقة أي حالة مشابهة».

وأشار الرد إلى «ان الأردن فيه جهات رقابية عدة على التعليم يصعب اختراقها، مرجحة ان تكون المواقع التي نشرت اعلانات بيع الشهادات العليا شبكة للنصب والاحتيال تعجز عن تحقيق ما تعد به».

وفي الخصوص، أكد الضمور أن الوزارة أحالت أمر تلك الإعلانات التي نشرت على موقع التواصل الاجتماعي «توتير»، بكل تفاصيلها إلى الجهات المعنية بمتابعة الجرائم الإلكترونية في المملكة وخارجها، للتعامل معها بمقتضى القانون.

وفي ذات السياق دعا الضمور،الطلبة وأولياء أمورهم عدم الانسياق وراء الإعلانات الوهمية التي تروج لبعض الإشاعات التي من شأنها أن تشوه صورة التعليم العالي الأردني، وتشكك ببعض الشهادات الصادرة عن الجامعات الأردنية، مؤكدا أن مكانتها التي أصبحت في صدارة قوائم الجامعات العربية وتنافس أيضاً ضمن قوائم الجامعات العالمية هي المبرر الوحيد لتلك الاشاعات المغرضة.

وأكد الضمور أن الوزارة ومؤسسات التعليم العالي في تعاون مشترك ومستمر مع وزارة التعليم العالي الكويتية ومؤسساتها، مشيداً بدور الأخيرة من خلال ردها على ما نشر في التقرير.

«الصحة» تتجه لتحويل مستشفى جرش إلى تعليمي

عمان - بترا - اوعز وزير الصحة الدكتور محمود الشياب الى امين عام الوزارة الدكتور ضيف الله اللوزي ومديري الادارات المركزية بالعمل على دراسة جميع الاحتياجات اللازمة لمستشفى جرش الحكومي ليكون تعليميا.

جاء ذلك خلال الاجتماع الدوري الاسبوعي الموسع في مستشفى جرش في اطار سياسة الوزارة ونهجها لتعزيز اللامركزية الادارية باشراك الميدان في التخطيط والتنفيذ والاطلاع على سياسات الوزارة والقضايا والمسائل الصحية مدار البحث والاهتمام.

واكد الدكتور الشياب ان من شان الاعتمادية التي حصل عليها المستشفى اخيرا ان تسهم في حصول المرضى على خدمة طبية افضل بعد ان قام المستشفى بتطبيق المعايير الدقيقة للاعتمادية التي منحه اياها مجلس اعتماد المؤسسات الصحية.

واشار الى ان الوزارة وضعت خطة شمولية لحصول مستشفياتها ومراكزها الصحية على الاعتمادية ضمن جداول زمنية محددة باعتبارها مدخلا مهما للنهوض بمستوى الخدمات الصحية التي نقدمها وتعزيز ثقة المواطن بها مقدرا لإدارة المستشفى وكوادره الجهود التي بذلوها للحصول على الاعتمادية.

وشدد الدكتور الشياب على ايلاء الصيانة للمبنى والاجهزة جل الاهتمام والحفاظ على النظافة وديمومتها ليس في هذا المستشفى فحسب وانما ينسحب ذلك على جميع المستشفيات والمراكز الصحية التابعة للوزارة.

وجال الدكتور الشياب قبل الاجتماع في اقسام الاسعاف والطوارئ والنسائية والتوليد والاشعة والمختبرات والصيدلية لتفقد سير العمل فيها وحسن الاداء كما استمع الى المواطنين واحتياجاتهم واطمأن على مدى رضاهم عن الخدمة الصحية التي يتلقونها واحتياجاتهم.

وقدم مدير مستشفى جرش الحكومي الدكتور احمد بني هاني ايجازا حول المستشفى، اشار فيه الى انه يضم ١٧٨ سريرا وحصل على الاعتمادية اخيرا.

واعرب عن امله في ان يكون المستشفى تعليميا لأحداث نقلة نوعية في خدماته.

واستمع الدكتور الشياب الى ايجاز قدمه خلال الاجتماع مدير مستشفى الامير الحسين بن عبدالله الثاني الدكتور رجائي فارس حول واقع الخدمة التي يقدمها المستشفى واحتياجاته المتمثلة بشكل رئيس في الصيانة وادامتها.

وقرر الدكتور الشياب تشكيل لجنة بشكل عاجل لإعداد تقرير مفصل حول المشكلات التي يعاني منها المستشفى والحلول المقترحة لتجاوزها، كما اوعز بتعزيز المستشفى بطبيب اختصاصي جلدية.

بحث التعاون بين «الأردنية» و«عمان لحوارات المستقبل»

عمان - الرأي - بحث وفد من جماعة عمان لحوارات المستقبل مع رئيس الجامعة الأردنية الدكتور عزمي محافظه ، أوجه التعاون بين الجماعة والجامعة.

وفي بداية الاجتماع قدم الوفد الذي ضم رئيس الجماعة بلال حسن التل وأعضاء الجماعة ميشيل حمارنه ومها العلي والدكتور عبدالله الموسى والمهندس صخر دودين شرحاً موجزاً عن الجماعة وأهدافها باعتبارها مؤسسة مدنية غير ربحية، تضم في عضويتها نخبة من أبناء الوطن وبناته من الخبراء في مختلف التخصصات، الذين التقوا على جوامع وطنية مشتركة،للعمل في خدمة الوطن.

وبين الوفد أن الجماعة تولي ملف التعليم اهتماماً خاصاً من خلال فريق التعليم المنبثق عنها، بهدف تقديم خلاصة دراساتها وخبراتها إلى المؤسسات التعليمية وفي مقدمتها الجامعات الأردنية وعلى رأسها الجامعة الأردنية.

كما بين الوفد أن الجماعة وضعت مشروع عمل لتحسين واقع المعلمين في الأردن ستقدمه إلى الجهات المعنية كجزء من حرص الجماعة على معالجة مشكلات كافة القطاعات، من خلال تكامل عمل فرق الجماعة في مختلف المجالات، علماً بأن نشاطات الجماعة تغطي كل محافظات المملكة من خلال التفاعل مع مختلف شرائح المجتمع في كل مناطق المملكة.

وبين الوفد أن الجماعة تعتز أنها الجهة الأهلية الوحيدة التي تمتلك وثيقة مكتوبة، باللغتين العربية والإنجليزية في مجال مقاومة التطرف وثقافة الكراهية،هي مبادرة «أمة واحدة في مواجهة فتنة التكفير» التي وضعت الجماعة برنامجاً تنفيذياً، لترجمتها على أرض الواقع، نشراً لثقافة الاعتدال وبيان مخاطر التكفير، كما تسعى الجماعة إلى المساهمة في تطوير الخطاب الديني ومحتواه بالإضافة إلى أنها أصدرت «وثيقة التماسك الاجتماعي»التي تسعى لمعالجة الاختلالات التي أصابت الخطاب الاجتماعي، ومن ثم السلوك الاجتماعي في بلدنا،وهي بصدد بلورة وثيقتين جديدتين هما وثيقة المواطنة الحاضنة، ووثيقة خطاب النهضة، وهي وثائق تشكل بمجموعها منظومة فكرية متكاملة من شأنها الإسهام في بناء ثقافة وطنية بهوية عربية وعمق إنساني.

وأضاف الوفد أن الجماعة تؤمن بأن الشباب بصورة عامة، وطلبة الجامعات بصورة خاصة هم المستهدفون بالخطاب التكفيري، وعلى عاتقهم تقع مسؤولية معالجة الاختلالات الاجتماعية،لذلك فإن الجماعة تتطلع إلى تعاون الجامعة الأردنية معها، في بناء الوعي ونشر الفكر التنويري لمواجهة الفكر الظلامي التكفيري المتعصب، وتقديم خطاب اجتماعي جديد يسهم في معالجة الاختلالات الاجتماعية،وكذلك ترسيخ مفهوم المواطنة القائمة على أساس التوازن بين الحقوق والواجبات والمساهمة في الحفاظ على الهوية الوطنية والانتماء للدولة.

من جانبه بين رئيس الجامعة أن الجامعة تعمل بصورة مستمرة على المساهمة في تطوير وتحديث العملية التعليمية في بلدنا، متعاونة مع مختلف الجهات المعنية.

وأضاف أن الجامعة بصدد تطوير الكثير من برامجها ومساقاتها خاصة تلك المتعلقة بالتربية الوطنية وتنمية روح المواطنة، كجزء من دورها التنويري وخدمتها للمجتمع الأردني في كل الجهات، ومن ذلك اشتراك الجامعة في الكثير من اللجان والجهود الوطنية ومن بينها الدور المتميز الذي قامت به الجامعة في لجان تطوير نظام التأمين الصحي على المستوى الوطني.

هذا وبحث الجانبان النشاطات والقضايا التي يمكن أن يتعاونا فيها، خاصة في مجال التربية الوطنية وبناء روح المواطنة واتفاقا على مأسسة العلاقة بين الجامعة الأردنية والجماعة.

- رئيس الوزراء د. هاني الملقي طالب الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة بعدم اشتراط شهادة الدراسة الثانوية العامة «راسب» لغايات التجنيد أو التعيين في وظائف الفئة الثالثة في أجهزة الدولة المختلفة والاكتفاء بطلب الشهادة المدرسية للمرحلة الأساسية التي تنتهي بالصف العاشر أو تحديد الصف الذي يناسب الوظيفة المعلن عنها.

.4

برامج التقوية ابتزاز مادي واحتيال على قدرات الطلاب

تصنيف المدارس الخاصة مطلب ملح يسهل على المواطن اختيار المناسب

□كتب: كمال زكارنة

ونحن على اعتاب العام الدراسي الجديد والطلبة يتهيؤون للعودة الى المدارس وقد حسم كل امره للدراسة في المدارس الحكومية او الخاصة وتحمل الاعباء المادية والكلف المالية المترتبة على عام دراسي كامل ،لا بد من العودة قليلا الى الوراء خاصة بعد صدور القانون الاخير المتعلق بالاستثمار في التعليم الخاص والبنود والشروط التي تضمنها والمواصفات التي اشترطها لترخيص المدرسة الخاصة لنجد ان كل ما نتج عنه هو الاشارة الى وجود بعض المدارس المخالفة ونشر اسمائها في وسائل الاعلام المختلفة ومنحها مهلا مختلفة لتصويب الاوضاع وهذا امر ايجابي اذ لا يجوز التضييق على منبر تعليمي ومعيشي يتعلم فيه ابناؤنا ويعمل فيه شبابنا وشاباتنا ويوفر فرص العمل لعدد كبير من الخريجين. لكن التساؤل المطروح لماذا لم يتم حتى الان تصنيف المدارس الخاصة الى فئات كما نص القانون ونشرها في وسائل الاعلام المختلفة واطلاع المواطنين عليها بشكل رسمي حتى يستطيع المواطن التمييز بين مدرسة واخرى وفقا للتصنيف الحقيقي لكل مدرسة وتمكينه من الاختيار بين تلك المدارس تماشيا مع امكاناته المادية وقدرات ابنائه العلمية ومستواهم الدراسي والتعليمي .

ان القيام بمثل هذه الخطوة من قبل ادارة التعليم الخاص في وزارة التربية والتعليم يعتبر في غاية الاهمية فهي في الاساس عملية تنظيمية تؤدي الى تطبيق العدالة بين المدارس واعطاء كل ذي مستوى مستواه وادخاله الى الفئة التي يستحقها وفقا للاسس والقواعد التي نص عليها القانون والالتزام بتطبيقها وفتح المسارات المتعددة امام الطلبة والتوجه نحو الانسب بالنسبة لهم .

ان عملية سن القوانين والتشريعات المختلفة تشكل الوسيلة الاكثر اهمية لوأد الفوضى ومنع حدوثها لكن الاهم هو تطبيق تلك القوانين والتشريعات بشكلها الصحيح والدقيق وعدم الاكتفاء بالتغني بها بين الحين والاخر.

كما ان الرقابة على المدارس يجب ان لا تقتصر على الامور اللوجستية والبنى التحتية والساحات والملاعب وغيرها على اهميتها ،بل من الضروري ان تتعدى ذلك الى السلوك التعليمي اليومي لجميع الصفوف الدراسية التي تحتويها كل مدرسة ،حيث يتعرض الطلبة في بعض المدارس للابتزاز المادي من خلال اجبارهم على الانخراط في نظام التقوية في بعض المواد والمناهج المدرسية على ايدي نفس المعلمين والمعلمات الذين يدرسونها في نفس المدرسة ولذات الطلبة في اوقات ما بعد الدوام الرسمي مقابل رسوم اضافية ، وبعد انضمامهم لهذا البرنامج ترتفع معدلاتهم التي كانت منخفضة جدا قبل التحاقهم بها بهدف اقناعهم بالاستمرار واغراء اقرانهم وزملائهم لتقليدهم من اجل تجاوز عقدة التراجع والهبوط الى ذيل القائمة .

لقد دلت نتائج الثانوية العامة لهذا العام على مستوى العديد من المدارس الخاصة من حيث مجموع العلامات والمعدلات العامة التي حصل عليها الطلبة وعدد الناجحين والراسبين في كل مدرسة الامر الذي يستدعي ادراج هذه النتائج السنوية ضمن البنود الاساسية المعتمدة في تصنيف المدارس الخاصة واعتمادها رسميا كأحد الاسس التصنيفية الرئيسية .

اننا نشهد ابداعا متجددا في كل عام وقدرات غير عادية في زيادة ورفع الرسوم المدرسية دون ان يرافق ذلك تحسن ملموس في المستويات التعليمية للطلبة وفي كثير من المدارس يتسرب المعلمون الاكفاء بسبب ضعف الرواتب الامر الذي ينعكس سلبا على الطلبة وعلى تحصيلهم العلمي التراكمي.

ان نتائج الثانوية العامة تعتبر المقياس الحقيقي والباروميتر الدقيق لمعرفة مستوى كل مدرسة في القطاعين العام والخاص والدلالة الدامغة لاداء الكادر التعليمي والاداري فيها وقد لاحظنا تفوقا واضحا هذا العام للمدارس الحكومية على مثيلاتها الخاصة مما يستدعي وقفة ومراجعة مع الذات والعمل على اصلاح الخلل ومكامن الضعف واسباب التراجع .

"التعليم العالي": إحالة حاملي شهادات مزورة للمدعي العام

عمّان– أكدت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي فاعلية آلياتها وإجراءاتها وضوابطها، لضمان عدم تزوير الشهادات الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي الأردنية وغير الأردنية.

وقالت، على لسان أمينها العام هاني الضمور في تصريح صحفي أمس، إنها "أحالت اخيرا عدداً من حاملي الشهادات المزورة من دول عديدة للمدعي العام بعد ضبطها نتيجة دقة الآليات والإجراءات التي تطبقها".

وفيما يتعلق بما نشرته صحيفة كويتية اول من أمس حول "الترويج لبيع شهادات عليا أردنية مزورة" من خلال نشر إعلانات على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"، أوضح الضمور أن "وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الكويتية نشرت رداً في الصحيفة ذاتها بعدد يوم السبت اكدت فيه "أن ذلك ادعاء مستبعد، ولا يمثل سوى مزاعم واهمة"، مؤكدة ان "الجامعات الأردنية لا تقبل أي طالب كويتي إلا بكتاب رسمي من المكتب الثقافي الكويتي، والذي لا يمنح ذلك الكتاب إلا بعد التأكد من سلامة الأوراق".

وأضافت الوزارة الكويتية في ردها، "إن نظام الدراسة في الأردن يجعل بيع الشهادات دون حضور أو انتظام الطلبة متعذراً لأنه يتبع نظام الفصول، حيث يسجل الطالب مواد فصلية وترصد درجاته على كل فصل، وتخضع للتدقيق من الجامعة ومن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الأردنية".

وأكد رد الوزارة الكويتية "ان المكتب الثقافي الكويتي في الأردن لا يصدق أي شهادة إلا بعد الحصول على كتاب تأكيد صحة البيانات من الجامعة ولكل طالب وبالاسم"، لافتة إلى أنه "لم ترد للمكتب خلال الأعوام السابقة أي حالة مشابهة".

وأشار الرد إلى "أن الأردن لديه جهات رقابية عدة على التعليم يصعب اختراقها"، مرجحة ان تكون المواقع التي نشرت اعلانات بيع الشهادات

الكويت تؤكد أن الأردن لديه جهات رقابية عدة على التعليم يصعب اختراقها

العليا "شبكة للنصب والاحتيال تعجز عن تحقيق ما تعد به".

من جهته، أكد الضمور أن الوزارة "أحالت أمر تلك الإعلانات بكل تفاصيلها إلى الجهات المعنية بمتابعة الجرائم الإلكترونية في المملكة وخارجها، للتعامل معها بمقتضى القانون".

وفي الوقت نفسه، دعا الضمور الطلبة وأولياء أمورهم الى "عدم الانسياق وراء الإعلانات الوهمية التي تروج لبعض الإشاعات التي من شأنها ان تشوه صورة التعليم العالي الأردني، وتشكك ببعض الشهادات الصادرة عن الجامعات الأردنية"، مؤكدا أن مكانتها التي تتصدر قوائم الجامعات العربية وتنافس أيضاً ضمن قوائم الجامعات العالمية هي المبرر الوحيد لتلك الإشاعات المغرضة.-(بترا)

حملات توعية للعملية الانتخابية في "الهاشمية"

الزرقاء - بـادرت مجموعات طلابية في الجامعة الهاشمية وبإشراف مكتب صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية في الجامعة أمس الى تنظيم حملات توعية بالعملية الانتخابية لزملائهم الطلبة من خلال عدد من الأكشاك المنتشرة في عمادة شؤون الطلبة وعدد من كليات الجامعة وساحاتها العامة.

وأكدت الحملة أهمية المشاركة الفاعلة في العملية الانتخابية، ودعت الطلبة الى المشاركة في الاقتراع واختيار المرشح الكفء، بالإضافة إلـى التطوع في لجان المراقبة والمتابعة التي تنظمها العديد من المؤسسات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني.

واشتملت الحملات التي نظمت بالتعاون مع الهيئة المستقلة للانتخاب الإجابة عن أسئلة واستفسارات الطلبة، وتعريفهم بنظام القائمة النسبية المفتوحة، وكيفية معرفة مكان (مركز) الاقتراع ضمن إرسال رسالة نصية مجانية بالرقم الوطني إلى رقم 94444، والضمانات العديدة التي وفرتها الهيئة المستقلة للنزاهة والحيادية.

وتضمنت ايضا التعريف بعدد المقاعد المخصصة لمجلس النواب البالغة 130 مقعدا منها 15 للنساء، والسن المسموح به للاقتراع وهو 17 سنة زائد يوم.

كما تم الإشارة الى سهولة إجراءات الاقتراع من خلال اختيار قائمة واحدة فقط من القوائم المتنافسة، ثـم اختيار مرشح أو مجموعة مرشحين داخل القائمة المختارة.-(بترا)

8. الوفيات

1- مفلح مكيد العلوان/عيرا
2- عبدالله هيثم عبدالفتاح الحديدي/اسكان المهندسين
3- ملكه غالب عبده عجاج/شارع مكة
4- سمية رفيق نعمان هاشم/الشميساني
5- شهناز محمد نعيم مريان/ديوان آل نقرش
6- احمد عثمان علي حسن/المدينة الرياضية
7- فاطمة عبدالقادر محمد اسعد/طبربور
8- نجاح حريص الخياط/الشميساني